



「2019년 제1호 경제활동에 대한 외국자본투자법」

- 국가·지역: 카타르
- 공포일: 2019년 1월 7일

원문	번역문
<p style="text-align: center;">الباب الأول تعريفات</p> <p style="text-align: center;">المادة 1</p> <p>في تطبيق أحكام هذا القانون، تكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرین كل منها، ما لم يقتضي السياق معنى آخر:</p> <p>الوزارة: وزارة التجارة والصناعة.</p> <p>الوزير: وزير التجارة والصناعة.</p> <p>الادارة المختصة: الوحدة الإدارية المختصة بالوزارة.</p> <p>المستثمر غير القطري: الشخص الذي يقوم باستثمار أمواله في أحد المشروعات المصرح بالاستثمار المباشر فيها وفقاً لأحكام هذا القانون.</p> <p>رأس المال غير القطري: ما يستثمره غير القطري من أموال نقدية أو عينية أو حقوق لها قيمة مالية في دولة قطر، بما في ذلك:</p> <p style="margin-left: 2em;">1 - النقد المحول إلى الدولة عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصة.</p>	<p style="text-align: center;">제1장 정의 및 총칙</p> <p style="text-align: center;">제1조</p> <p>이 법의 각 용어 및 표현은, 다르게 명시한 경우를 제외하고, 그 의미는 다음과 같다.</p> <p>부처: 통상산업부</p> <p>장관: 통상산업부장관</p> <p>관할국: 통상산업부 산하 관할국</p> <p>외국투자가: 이 법의 규정에 따라 직접투자를 통하여 허가 받은 사업 중 어느 하나에 자신의 재산을 투자한 자</p> <p>외국자본: 외국인이 카타르에서 투자한 현금, 현물 또는 재산상의 가치가 있는 권리로, 이는 다음과 같다.</p> <p style="margin-left: 2em;">1- 은행 및 허가 받은 금융회사를 통하여 카타르로 송금되는 현금</p>

<p>2 - الموجدات العينية المستوردة لأغراض الاستثمار وفقاً لأحكام هذا القانون.</p> <p>3 - الأرباح والعائدات والاحتياطات الناتجة عن استثمار رأس المال غير القطري في المشروع، إذا تم بها زيادة رأس مال هذا المشروع، أو إذا استثمرت في أحد المشروعات المسموح بها وفقاً لأحكام هذا القانون.</p> <p>4 - الحقوق المعنوية، كالترخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة بالدولة. الشركة: أي شركة تؤسس وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه.</p> <p>الباب الثاني ضوابط استثمار رأس المال غير القطري</p> <p>المادة 2 مع عدم الإخلال بالتشريعات الخاصة بتنظيم ممارسة غير القطريين للأعمال التجارية والمهن، وأحكام المادة (4) من هذا القانون، يجوز للمستثمر غير القطري الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية حتى بنسبة (100%) من رأس المال، وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.</p> <p>المادة 3 تُقدم طلبات الموافقة على تجاوز مساهمة غير القطريين نسبة (49%) من رأس مال الشركات وفقاً لأحكام المادة (2) من هذا القانون، إلى</p>	<p>2 – 이 법의 규정에 따라 투자 목적으로 유입되는 현물자산</p> <p>3 – 사업에 대한 외국자본투자로 발생한 이익금, 이자 및 준비금으로, 해당사업의 자본이 증가하거나 이 법의 규정에 따라 허가 받은 사업 중 어느 하나에 투자한 경우에 한한다.</p> <p>4 – 카타르 내 허가, 특히, 등록상표 등 지식재산권 회사: 상사회사법 규정에 따라 설립한 모든 회사</p> <p>제2장 외국자본투자규칙</p> <p>제2조 외국인의 영업활동 및 직업활동 수행에 관한 법률과 이 법의 제4조 규정에 반하지 아니하는 한도에서, 외국투자가는 이 법의 시행규칙에서 정한 바에 따라, 모든 경제분야에서 자본의 100%까지 투자할 수 있다.</p> <p>제3조 제2조의 규정에 따른 외국인의 회사자본 49% 초과출자에 대한 승인신청서를 해당 양식에 따라</p>
---	--



الإدارة المختصة على النموذج الذي تعدد له هذا الغرض، مرفقاً بها المستندات المؤيدة لها وفقاً لما تحدده الإدارة، وذلك بعد سداد الرسوم المقررة.

وعلى الإدارة المختصة البت في الطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة، وإخبار صاحب الشأن بذلك بخطاب مسجل أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، ويُعتبر مضي هذه المدة دون رد رفضاً ضمنياً للطلب. ويجوز لمن رفض طلبه التظلم من قرار الإدارة إلى الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بقرار الرفض، أو من تاريخ اعتبار طلبه مرفوضاً.

ويبت الوزير في التظلم خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديره، ويعتبر انقضاء هذا الميعاد دون البت في التظلم رفضاً ضمنياً له، ويكون قرار الوزير بالبت في التظلم نهائياً.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون آلية البت في طلبات المستثمرين وفقاً لأحكام هذه المادة.

المادة 4

يُحظر على المستثمر غير القطري الاستثمار في المجالات التالية:

작성하고 관할국에서 정한 바에 따른 증빙서류를 첨부하여 지정 수수료를 납부한 후 관할국에 제출한다.

관할국은 서류접수일부터 15일 이내에 신청에 대하여 결정하여, 이해관계인에게 등기 또는 기타 통지 방식으로 통지하여야 하고, 신청에 대한 답변 없이 이 기간이 경과한 경우 신청에 대한 묵시적인 신청거절로 본다. 신청이 거절된 자는 거절결정을 통지 받은 날 또는 신청이 거절되었다고 보는 날부터 15일 이내에 관할국의 결정에 대하여 장관에게 이의를 제기할 수 있다.

장관은 이의를 제기한 날부터 30일 이내에 이에 대하여 결정하고, 이의제기에 대한 결정 없이 이 기간이 만료된 경우 묵시적으로 신청이 거절된 것으로 보며, 이에 대한 장관의 결정은 최종결정으로 한다.

이 조의 규정에 따른 투자가의 신청에 대한 결정체계는 이 법의 시행규칙에서 정한다.

제4조

외국투자가에 대하여는 다음 각 호에 해당하는 분야에서의 투자를 금지한다.

أ- البنوك وشركات التأمين، عدا ما يستثنى منها بقرار من مجلس الوزراء.

ب- الوكالات التجارية.

ج- أية مجالات أخرى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء.

المادة 5

تلزم الشركات غير القطرية المرتبطة بتنفيذ عقود أعمال في الدولة بالضوابط التالية:

1- أن يتم تنفيذ العقد من خلال فرع الشركة بالدولة.

2- أن يكون العقد مع إحدى الوزارات أو الأجهزة الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات والمؤسسات التي تساهم فيها الدولة.

3- القيد بالسجل التجاري واستصدار الترخيص التجاري لفرع الشركة الذي يتم من خلاله تنفيذ العقد بالدولة، وذلك بعد ترسية الأعمال وقبل توقيع العقد.

4- استيفاء جميع متطلبات الجهات المختصة بالدولة وفقاً للتشريعات التي تطبقها هذه الجهات طوال مدة تنفيذ العقد.

5- تجديد القيد بالسجل التجاري وكذلك تجديد التراخيص الصادرة لفرع الشركة، وذلك طوال مدة العقد.

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير، تعديل هذه الضوابط، بالإضافة أو الحذف أو الدمج.

가- 은행 및 보험회사, 다만 기타 내각결정을 통하여 예외로 정한 경우는 제외한다.
나- 상업대리업
다- 내각결정을 통하여 공포한 기타 분야

제5조

외국회사는 카타르 내 사업계약을 다음의 규칙에 따라 수행하여야 한다.

1- 계약은 카타르 내 회사의 지점을 통하여 수행한다.

2- 부처, 정부기관, 공공협회나 기관 또는 카타르가 출자한 회사 및 기업과 계약을 수행한다.

3- 카타르에서 계약을 수행하는 지점에 대하여 등기하고 영업허가를 발급받는다.

4- 계약수행기간 동안 관할 기관에서 적용할 수 있는 법률에 따라 기관에서 요청한 일체의 사항을 수행한다.

5- 계약수행기간 동안 회사의 지점에 대한 등기와 발급한 허가를 갱신한다.

장관의 제안에 따른 내각결정을 통하여 이 규칙을 추가, 삭제 또는 통합하는 등 개정할 수 있다.

المادة 6

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون، تتبع في شأن حصول المستثمر غير القطري على التراخيص الالزام لمواولة أي من الأنشطة المسموح بالاستثمار فيها، أحكام القوانين المعمول بها في الدولة بالنسبة لهذا النشاط.

المادة 7

يجوز للمستثمر غير القطري تملك نسبة لا تزيد على (49%) من رأس مال الشركات المساهمة القطرية المدرجة في بورصة قطر، وذلك بعد موافقة الوزارة على النسبة المقترحة في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، كما يجوز له تملك نسبة تزيد على النسبة المشار إليها، بموافقة مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير.

الباب الثالث حواجز الاستثمار

المادة 8

يجوز تخصيص الأراضي الالزام للمستثمر غير القطري لإقامة مشروعه الاستثماري، بطريق الإيجار أو بتقديم حق انتفاع، وذلك وفقاً للتشريعات المعمول بها في هذا الشأن.

المادة 9

للمستثمر غير القطري أن يستورد لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع أو تشغيله أو التوسيع فيه، وذلك وفقاً لأحكام القوانين

제6조

이 법에 규정이 없는 부분에 관련하여, 외국투자가의 카타르 내 투자를 통한 활동수행에 필요한 허가취득에 대하여는, 해당 활동에 대하여 카타르 내 현행법률의 규정을 준용한다.

제7조

외국투자가는 정관에 명시한 지분율에 대한 통상산업부의 승인을 얻어 카타르 상장주식회사 자본의 49%까지 소유할 수 있고, 또한 장관의 제안에 따라 내각의 승인을 얻어 상기 명시한 비율을 초과하여 소유할 수 있다.

제3장 투자 촉진

제8조

외국투자가가 투자사업을 설립하는데 필요한 토지는 관련 현행법률에 따라 임대차 또는 토지이용권 제공 등의 방식으로 할당할 수 있다.

제9조

외국투자가는 사업장을 설립하거나 운영 또는 확대하는데 있어 필요한 물품은 카타르 내 현

<p>المعمول بها في الدولة.</p> <p>المادة 10</p> <p>يجوز إعفاء مشروعات الاستثمار غير القطري من ضريبة الدخل وفقاً للضوابط والإجراءات وبالمدد المنصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل المشار إليه.</p> <p>المادة 11</p> <p>تُعفى مشروعات الاستثمار غير القطري من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات الازمة لإنشائها، وتُعفى مشروعات الاستثمار غير القطري في مجال الصناعة، من الرسوم الجمركية على وارداتها من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة الازمة للإنتاج والتي لا تتوافر في الأسواق المحلية.</p> <p>المادة 12</p> <p>يجوز لمجلس الوزراء، بناءً على اقتراح الوزير، منح مشروعات الاستثمار حوافز ومزايا بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في هذا القانون.</p> <p>المادة 13</p> <p>لا تخضع الاستثمارات غير القطيرية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لنزع الملكية أو لأي إجراء ذي أثر مماثل، ما لم يكن ذلك لمنفعة العامة، وبطريقة غير تميزية، ولقاء تعويض عادل ومناسب وفقاً لذات الإجراءات المطبقة على</p>	<p>행법률규정에 따라 수입할 수 있다.</p> <p>제10조</p> <p>외국투자사업에 대하여는 「소득세법」에 명시한 규칙, 절차 및 기간에 따라 소득세를 면제 할 수 있다.</p> <p>제11조</p> <p>외국투자사업을 수립하기 위하여 수입한 기계 및 장비에 대한 관세를 면제하며, 산업분야의 외국투자사업에 대하여는 국내 시장에서 공급되지 아니하여 생산을 목적으로 수입한 원자재 및 반가공품에 대한 관세를 면제한다.</p> <p>제12조</p> <p>내각은, 장관의 제안에 따라, 이 법에 명시한 항목 외에도 투자 사업에 대하여 촉진에 필요한 사항 및 혜택을 추가로 제공할 수 있다.</p> <p>제13조</p> <p>직접 또는 간접적인 외국투자에 대하여는 재산권을 몰수하거나 이와 유사한 기타 처분을 하지 못하나, 다만 국가의 이익을 위한 때에는 국민에게 적용하는</p>
--	---

الموطنين.

절차와 동일한 절차에 따라 비 차별적 방식으로 몰수가 가능하고, 또한 정당하고 적절한 보상을 지급한다.

المادة 14

1- يتمتع المستثمر غير القطري بحرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراته من وإلى الخارج دون تأخير، وتشمل هذه التحويلات:

أ- عائدات الاستثمار.

ب- حصيلة بيع أو تصفية كل أو بعض الاستثمار.

ج- حصيلة المبالغ الناتجة عن تسوية منازعات الاستثمار.

د- التعويض المنصوص عليه في المادة (13) من هذا القانون.

2- تتم التحويلات بأي عملة قابلة للتحويل، بسعر الصرف الساري في تاريخ التحويل.

المادة 15

يجوز للمستثمر غير القطري نقل ملكية استثماره لأي مستثمر آخر أو التخلّي عنه لشريكه الوطني في حالة المشاركة، على أن يتم ذلك وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها.

وفي هذه الحالة تستمر معاملة الاستثمار طبقاً لأحكام هذا القانون، على أن يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع، ويحل محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات.

제14조

1- 외국투자가는 투자에 관련하여 다음 각 호에 해당하는 금액에 대하여 자체 없이 국외로 자유롭게 송금을 할 수 있다.

가- 투자이익

나- 투자의 전부 또는 일부의 매각 또는 청산으로 발생한 금액

다- 투자분쟁해결로 발생한 금액

라- 제13조에 명시한 보상금

2- 송금이 가능한 모든 통화로 송금당일의 환전금액에 따라 송금할 수 있다.

제15조

외국투자가는 현행법률에 따라 투자재산권을 다른 투자가에게 이전하거나 동업관계에 있는 내국인동업자에게 양도할 수 있다.

이 경우 이 법의 규정에 따라 투자는 계속하는 것으로 하고, 새 투자가는 사업을 계속하여 수행하여야 하며, 이전 투자가

	<p>المادة 16 باستثناء المنازعات العمالية، يجوز للمستثمر غير القطري الاتفاق على حل أي نزاع ينشأ بينه وغير بواسطة التحكيم أو أي وسيلة من وسائل تسوية المنازعات المقررة، وفقاً للقانون.</p>
<p>الباب الرابع أحكام عامة</p> <p>المادة 17 يلتزم المستثمر غير القطري بالمحافظة على سلامة البيئة من التلوث، والالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بالأمن والصحة العامة، وعدم الإتيان بما من شأنه المساس بالنظام العام للدولة أو الآداب العامة.</p>	<p>제16조 노동분쟁을 제외하고, 외국투자자는 조정 또는 기타 법률에 따라 분쟁해결을 위하여 지정한 방식을 통하여 제3자와 발생한 분쟁을 해결하는데 합의할 수 있다.</p>
<p>المادة 18 لا تخل أحكام هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الضريبية وغيرها من الضمانات والحوافز المقررة للشركات والمنشآت القائمة وقت العمل به، وتظل هذه الشركات والمنشآت محتفظة بتلك المزايا والإعفاءات والضمانات والحوافز، وذلك وفقاً للتشريعات والاتفاقيات والعقود المستمدة منها.</p>	<p>제17조 외국투자가는 오염으로부터 환경을 보호하여야 하며, 국가안보 및 공중보건에 관한 법률, 규칙 및 지침을 준수하여야 하고, 국가의 공공질서 또는 선량한 풍속에 저촉되는 행위를 하여서는 아니 된다.</p> <p>제18조 이 법의 규정을 통하여 이 법의 시행 시 존속하는 회사 및 사업장에 대하여 정한 혜택, 세금면제, 기타 보장 및 촉진을 위한 사항을 침해하지 아니하도록 하고, 이 회사 및 사업장은 이 사항에 관한 법률, 합의 및 계약에 따라 이에 대한 보장을 계속하여 받는다.</p>

الباب الخامس العقوبات والأحكام الختامية

المادة 19

تقوم الإداره المختصه بإخطار المستثمر غير القطري عند مخالفته لأي حكم من أحكام هذا القانون، لتصحيح المخالفة خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار، وفي حالة عدم تصحيح المخالفة تقوم الإداره المختصه بإلغاء الترخيص الصادر للمشروع ومحو قيد الشركة أو الفرع بحسب الأحوال بالسجل التجاري، مع إخطار الجهات الحكومية ذات الصلة بمشروع الاستثمار لاتخاذ إجراءاتها بشأنه.

ولصاحب الشأن أن يتظلم إلى الوزير من قرار إلغاء الترخيص ومحو قيد الشركة أو الفرع، وتسرى بشأن التظلم ذات الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المادة (3) من هذا القانون.

المادة 20

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالغرامة التي لا تزيد على (500,000) خمسمائه ألف ريال، كل من يزاول أو يشترك في نشاط اقتصادي بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

المادة 21

يعاقب الشخص المعنوي بالعقوبة المنصوص

제5장 벌칙과 부칙

제19조

관할국은 외국투자가가 이 법의 규정 중 어느 하나를 위반한 경우 투자가에게 3개월 내에 위반 행위를 시정할 것을 통지하고, 위반행위를 시정하지 아니한 경우 관할국은 투자사업에 대하여 발급한 허가를 취소하고 경우에 따라 회사나 그 지점의 등기를 말소하고, 유관기관에 해당 투자사업에 대한 조치를 취할 것을 요청한다.

이해관계인은 허가취소 및 회사나 지점의 등기말소결정에 대하여 장관에게 이의제기를 할 수 있고, 이의제기에 대하여는 제3조에 명시한 규정과 절차를 준용한다.

제20조

다른 법률에 명시한 최고형에 반하지 아니하는 범위에서, 이 법의 규정을 위반하고 경제활동을 하거나 그러한 활동에 참여한 모든 자는 50만리얄 이하의 벌금에 처한다.

제21조

법인에 속한 직원이 법인의 이

عليها في المادة السابقة، عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون، إذا ارتكبت الجريمة من أحد العاملين لديه باسمه أو لحسابه، مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي التابع له.

름으로 또는 그의 계산으로 죄를 저지른 때에는 자연인에 대한 형사상의 책임과 별도로 이 법의 위반행위에 대하여 그 법인을 제20조에 명시한 형에 처한다.

المادة 22

يكون لموظفي الوزارة، الذين يصدر بخوilem صفة مأمور الضبط القضائي، قرار من النائب العام بالاتفاق مع الوزير، ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

제22조

장관과 협의를 통한 검찰총장의 결정에 따라 법 집행권을 행사할 수 있도록 지명된 통상산업부 직원은 이 법의 규정을 위반한 행위에 대하여 조사 및 검증 할 수 있다.

المادة 23

تُحدد بقرار من الوزير رسوم الخدمات التي تؤدي وفقاً لأحكام هذا القانون.

제23조

장관결정을 통하여 이 법의 규정에 따라 수행하는 서비스에 대한 수수료를 정한다.

المادة 24

يُصدر الوزير اللائحة التنفيذية وكافة اللوائح والقرارات الازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، ولحين صدورها يستمر العمل بالقرارات المعمول بها حالياً بما لا يتعارض مع أحكامه.

제24조

장관은 이 법의 시행규칙, 이 법의 시행에 필요한 기타 규칙 및 결정을 공포하고, 새로운 규칙 및 결정을 공포할 때까지 이 법의 규정에 반하지 아니하는 범위에서 현행결정을 계속하여 시행한다.

المادة 25

لا تسري أحكام هذا القانون على:

제25조

다음 각 호에 대하여는 이 법의 규정을 적용하지 아니한다.

1- الشركات والأفراد الذين تُسند الدولة إليهم استخراج أو استغلال أو إدارة مصادر الثروة الطبيعية، بموجب امتياز أو اتفاق خاص، إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع ما تضمنته أحكام عقد الامتياز أو الاتفاق الخاص.

2- الشركات التي تؤسسها أو تساهم فيها الحكومة وغيرها من المؤسسات والهيئات العامة، والشركات التي تُساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن (51%) أو بنسبة أقل بشرط موافقة مجلس الوزراء، بالاشتراك مع مستثمرين غير قطريين، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه.

3- الشركات والأفراد المرخص لهم من قطر لل碧油ول بإجراء أي من العمليات البترولية، أو التي تستهدف الاستثمار في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات.

المادة 26
يُلغى القانون رقم (13) لسنة 2000 المشار إليه.

المادة 27
على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون. وينشر في الجريدة الرسمية.

1- 국가로부터 양허계약이나 별도의 합의에 따라 자연자원의 채취, 개발 또는 관리를 위탁 받은 회사 및 개인으로, 다만, 양허계약이나 별도의 합의에 명시한 규정에 반하지 아니하는 부분에 한하여서는 적용이 가능하다.

2- 정부, 기타 공공기관 및 협회가 설립하거나 출자한 회사, 국가가 「상사회사법」 규정에 따라 내각의 동의를 얻어 외국투자가와 자본의 51% 이상 또는 그 미만으로 출자한 회사

3- 석유거래의 이행과 관련하여 카타르페트롤리엄 (Qatar Petroleum)¹의 허가를 받거나, 석유·가스·석유화학 분야의 투자를 목적으로 하는 회사 및 개인

제26조

「2000년 제13호 경제활동에 대한 외국자본투자법」은 폐지한다.

제27조

모든 관할부처는 이 법을 이행하여야 하며, 이 법은 관보에

¹ 카타르의 국영석유회사



게재한다.